● أخبار قصيرة

إزدياد حجم التبادل الإقتصادي الإيراني- الطاجيكي

أكد مساعد وزير الداخلية الايراني في الشؤون الأمنية، إن التبادلات الاقتصادية بين إيران وطاجيكستان زادت أكثر من خمس مرات مقارنة بالعامين الماضيين.
وقال مجيد ميرأحمدي، أمس الإثنين، على هامش لقائه نائب وزير الداخلية في طاجيكستان عبدالرحمن علم شازاده: المبادلات الاقتصادية بين إيران وطاجيكستان زادت أكثر من خمسة أضعاف مقارنة بالعامين الماضيين، وينصب تركيز رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الذي تربطه علاقات وثيقة مع نظيره الطاجيكي، على تطوير هذه العلاقات قدر الإمكان، ويجب زيادة التبادلات والبدء في إتخاذ إجراءات جيدة في هذا المجال.

«محسن رضائي» رئيساً لأمانة المجلس الأعلى للتنسيق الإقتصادي

تم تعيين محسن رضائي رئيساً لأمانة المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
جاء ذلك في مرسوم أصدره رئيس الجمهورية آية الله سيد إبراهيم رئيسي، حيث عيّن بموجبه محسن رضائي رئيساً لأمانة المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث. وفي وقت سابق، وافق رئيس الجمهورية على إستقالة محسن رضائي من منصب مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الاقتصادية بسبب تفرغه التام لأمانة المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي لرؤساء السلطات الثلاث.

«محمد علي نيكبخت» وزيراً مقترحاً لوزارة الجهاد الزراعي

أعلن مساعد رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية، تسمية محمد علي نيكبخت كوزير مقترح لتولي حقيبة وزارة الجهاد الزراعي .
وقال محمد حسيني، يوم أمس، في تصريح لوكالة أنباء فارس: إن رئيس الجمهورية السيد إبراهيم رئيسي أرسل رسالة الى رئيس مجلس الشورى الاسلامي محمد باقر قاليباف، قدم فيها المهندس محمد علي نيكبخت كوزير مقترح لحقيبة وزارة الجهاد الزراعي.
وأضاف حسيني: إن رئيس الجمهورية أرفق الرسالة بسجل الخبرات التعليمية والمؤهلات العلمية والبحثية والإدارية والبرامج الفورية والملحة التي يحملها نيكبخت.

ووجوب إتخاذ إجراءات سياسية ودبلوماسية مناسبة لتحريرها

أكثر من ١٠٠ مليار دولار.. إحتياطيات إيران من النقد الأجنبي

الوفاق/ خاص

أعلن محافظ البنك المركزي الإيراني أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي تزيد حالياً على ١٠٠ مليار دولار.
وأشار محمد رضا فرزين، أمس الإثنين خلال خطابه في المؤتمر الثلاثين للسياسات النقدية في البلاد، إلى أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسات التنفيذية للبنك المركزي، قائلاً: منذ اليوم الأول الذي توليت فيه المسؤولية في البنك المركزي، وضع موضوع تحقيق الاستقرار على جدول الأعمال.
وتابع: إن مجموعة سياسات الحكومة والبنك المركزي يجب أن تكون قادرة على إعادة الاستقرار للاقتصاد، ويجب حل عدم الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية.
وأشار فرزين إلى عدم وجود سبب جوهري لتغيير سعر الصرف الدولار في البلاد، قائلاً: هناك علاقة عميقة بين الأصول الإستثمارية وأسعار الصرف.

التركيز على الإستقرار الإقتصادي

وذكر أنه لاخيار أمامناسوى بناء الثقة بين صانعي السياسات والنشطاء الاقتصاديين، ولهذا السبب يجب أن نركز على الاستقرار الاقتصادي، وقال: اتجهت الأرجنتين وتشيلي نحو سياسة الاستقرار؛ لكن الأرجنتين لم تستطع بناء الثقة وكانت تشيلي ناجحة.
وصرح: إن لدينا أكثر من ١٠٠ مليار دولار من موارد النقد الأجنبي في باقي الدول حالياً، ويجب أن نتخذ إجراءات سياسية ودبلوماسية مناسبة لتحريرها، مبيناً: يجب أن نستخدم الموارد التي لدينا في بلدان أخرى، وقد اتخذ النظام الدبلوماسي إجراءات جيدة في هذا الصدد وسنرى النتائج قريباً.

شهدت الأسابيع الفائتة توافقات دولية ومالية عديدة بين إيران ودول المنطقة، والإفراج عن الأرصدة المجمدة من ضمن هذه التوافقات

خطوات مؤثرة للإفراج عن الأرصدة

وفي السياق، قال المتحدث بإسم الخارجية: إن إيران اتخذت خطوات مؤثرة للإفراج عن أرصدتها المجمدة في الخارج.
وأضاف ناصر كنعاني، أمس الإثنين في مؤتمره الصحافي، إن طهران تتابع هذا الملف عبر قنوات مختلفة، لافتاً إلى إجراء مباحثات مباشرة مع الدول المعنية التي توجد فيها تلك الأرصدة، فضلاً عن مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة الأميركية عبر الدول الوسيطة للتأثير على الموقف الأميركي غير القانوني.

الإفراج عن الأموال المجمدة في العراق

وكان رئيس غرفة التجارة الإيرانية - العراقية المشتركة قد كشف، السبت الماضي، عن إفراج الحكومة العراقية عن ٢/٧ مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة بسبب العقوبات الأميركية، وهو ما أكدته الحكومة العراقية أيضاً.
وقال يحيى آل إسحاق: إن جزءاً من تلك الأموال المفرج عنها خصص لتكاليف الحجاج الإيرانيين في السعودية، في حين رصد الجزء الآخر لشراء سلع أساسية.
وخلال العامين الأخيرين، سمحت واشنطن بإفراج متدرج عن بعض الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج لتسديد ديون إيرانية وشراء سلع أساسية، وذلك في سياق إدارة الأزمة مع طهران والحؤول دون تصعيد الموقف.
يشار إلى أن الأسابيع الفائتة شهدت توافقات دولية ومالية عديدة بين ايران ودول المنطقة، وأن الإفراج عن الأرصدة المجمدة من ضمن هذه التوافقات، علماً أن مستحقات ايران بالعراق تلامس حالياً ٧ مليارات دولار.

رئيس غرفة التجارة الإيرانية - القطرية المشتركة:

التعاون بين طهران والدوحة يساهم في تطوير النقل البحري في المنطقة

صرح رئيس غرفة التجارة الايرانية - القطرية المشتركة بأن نمو التعاون البحري بين إيران وقطر يساهم في تطوير النقل البحري في المنطقة.
وقال عدنان موسى بور، أمس الإثنين، في تصريح لمراسل وكالة فارس: إذا كانت العلاقات التجارية تعتبر مهمة لبلد ما، فيجب أن نولي اهتماماً جاداً لقطاع النقل، وخاصة النقل البحري، وإعطاء أهمية للعلاقات التجارية مع دول الجوار.
وأضاف: في مجال النقل البحري، يدخل القطاع الخاص بشكل عام بشكل صغير وتتعلق معظم الأنشطة بالسفن الصغيرة، لذلك يجب أن نتخذ خطوة في اتجاه نشهد مشاركة القطاع الخاص في النقل البحري، وخاصة السفن الكبيرة.
وأوضح موسى بور: يجب دعم النقل البحري بشكل خاص، ويجب أن نرى تطوره في قطاعات مختلفة، وقال: إذا كنا سنعمل بقدرة أكبر وأفضل في مجال النقل البحري، فنحن بحاجة إلى إستثمارات ضخمة من قبل القطاع الخاص في مجال السفن الكبيرة.
وأشار رئيس الغرفة التجارية الإيرانية - القطرية المشتركة إلى أنه تم إهمال قدرات التعاون البحري بين إيران وقطر، وقال: ينبغي أن نشهد إستثماراً مشتركاً في المجال البحري والمينائي بين إيران وقطر مع تآزر الحكومة والقطاع الخاص والاستفادة من إمكانيات وإستثمارات القطاع الخاص.

وشدد موسى بور على ضرورة تطوير النقل البحري بين إيران وقطر، وأضاف: إن إيران وقطر لديهما الكثير من القدرات في مجال النقل البحري والموانئ، ويجب إبرام مذكرات تفاهم فعالة من قبل المسؤولين في البلدين للتعاون في هذا المجال. وتابع قائلاً: إن تطوير النقل البحري بين إيران وقطر سيحسن علاقات النقل البحري مع دول أخرى في المنطقة، وعلى سبيل المثال يمكن أن يؤثر على العلاقات التجارية بين إيران والإمارات، لذلك ينبغي أن لا نتجاهل الإمكانيات البحرية المتاحة وقدرة الموانئ بين إيران وقطر.
يذكر أن حجم المبادلات التجارية بين إيران وقطر ارتفع العام الماضي بنسبة ٤٥٪ من ١٤٣ مليون دولار عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٨ مليون دولار عام ٢٠٢٢، وتعد المنتجات الزراعية والفواكه الجافة ومواد البناء أهم الصادرات الإيرانية الى قطر.

إتفاق عراقي-إيراني لإزالة الألغام وبناء شبكة سكك حديد

أعلنت وزارة النقل العراقية عن الإتفاق مع ايران لإزالة الألغام وإنشاء جسر للربط السككي، فيما أشارت إلى مواصفات سكك الحديد والقطارات المستخدمة بطريق التنمية.
وأعلنت وزارة النقل العراقية، في بيان، أن بغداد وطهران اتفقتا على تنفيذ سكة حديد خاصة بنقل المسافرين بين مدينتي البصرة وشلمجة؛ مبيناً انه تم الاتفاق على إزالة الألغام المزروعة منذ حرب الثماني سنوات بين البلدين. وأضاف البيان: إن مشروع الربط السككي العراقي مع إيران يتعلق بنقل المسافرين فقط، ولا يوجد إمكانية لنقل البضائع عبر القطارات عن طريق إيران.
وأوضح البيان: إن مشروع شلمجة - البصرة مع إيران يعد من المشاريع الحيوية التي تربط البلدين ومن المشاريع الإستراتيجية والمستقبلية للسكك ضمن خطة النهوض بواقعها الخدمي والتشغيلي لتضاهي نظيراتها في الدول المتقدمة.
وبشأن طريق التنمية، أكد المكتب أنه بعد الدراسة والتحليل والأخذ بكافة الاعتبارات أعلاه تم اختيار أفضل المسارات من الفاو إلى الحدود التركية عند نقطة فيشخابور بطول ١١٦١ كيلومتراً وبمواصفات تتضمن سرعة تصميمية = ٣٠٠كم/ ساعة لقطارات المسافرين وسرعة تصميمية = ١٦٠ كم/ ساعة لقطارات البضائع وخط مكهرب مزدوج وحمولة محورية ٢٥ طن ونظام إشارات حديث المستوى الثاني (النظام الأوروبي).

باكستان: خط الشحن السككي المشترك يزيد الأنشطة الإقتصادية

شدد رئيس الوزراء الباكستاني على الحاجة إلى تحديث وجعل خط الشحن السككي المشترك بين باكستان وإيران وتركيا أكثر كفاءة، لافتاً الى أن تفعيله سيلعب دوراً مهماً في تقليل تكلفة نقل البضائع وزيادة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين الدول الثلاث.
وصرح شهباز شريف بذلك في مقابلة خاصة مع موقع "هابر غلوبال" التركي عشية زيارته الرسمية إلى تركيا. وتحدث شريف عن الإرادة الجادة لباكستان وتركيا لزيادة التجارة بين البلدين إلى خمسة مليارات دولار في السنوات الثلاث المقبلة.
وبينما طمأن رئيس وزراء باكستان المستثمرين الأتراك بأمن رؤوس أموالهم في بلاده، طالبهم بالاستثمار في الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، لأن تركيا لديها الكثير من الخبرة في هذه المجالات، وأكد أن مشاريع مثل سد دياميز - الباشا لديها مجال كبير لمشروع مشترك في باكستان.
وقال شريف: يمكن لباكستان أن توفر عمالة ماهرة وأرخص نسبياً للشركات التركية وسيكون هذا وضعاً مربحاً لكلا البلدين. وأضاف: إن هذا الإجراء سيفتح آفاقاً جديدة للتعاون والاستثمار المشترك.
ولفت الى أن باكستان وتركيا لديهما شراكة استراتيجية قوية وإسلام آباد دخلت في مشاريع مشتركة مع شركات بناء السفن التركية، موضحاً أن جزءاً من هذا المشروع يتم بناؤه في تركيا والباقي في حوض بناء السفن في كراتشي.